

Distr.  
LIMITED

TD/B/55/L.2/Add.7  
25 September 2008

ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الخامسة والخمسون

جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

### مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الخامسة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

المقرر: السيدة أندرياني فالكوناكي - سوتيروبولوس (اليونان)

### المحتويات

الصفحة

ثانياً - موجز الرئيس (تابع)

٢ ..... تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

## ثانياً - موجز الرئيس (تابع)

### تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

١- أعرب جميع المتكلمين عن تقديرهم للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، وأيدت أغلبيتهم التقييم الوارد في التقرير (TD/B/55/2) للتطورات الاقتصادية الحديثة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولاحظ المندوبون المؤشرات المثيرة للقلق التي تدل على حدوث تراجع اقتصادي عميق وطويل الأمد في تلك الأراضي. وقد أعربوا عن جزعهم إزاء دورة ما يسمى "نكوص التنمية" وتقويض منجزاتها، وتدمير البنية التحتية والقدرة الإنتاجية الفلسطينية، والافتقار إلى الأمن الغذائي، وتزايد تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل، وظهور آليات يُعزَّز بعضها بعضاً وتفضي إلى منع انعاش الاقتصاد الفلسطيني. وأشار العديد من المتكلمين إلى أن الحالة السائدة هي نتيجة لممارسات الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك سياسة الإغلاق والقيود المفروضة على حركة التنقل في الضفة الغربية وغزة، وإنشاء حاجز الفصل. وأعرب متكلمون عن جزعهم إزاء الحالة المؤلمة الناشئة عن عزل غزة، حيث انهار عدد من المنشآت الصناعية العاملة، وحيث يعيش ثلثا السكان في حالة فقر مطلق، بينما أصبح ثلث قوة العمل في حالة بطالة.

٢- وقال أحد المندوبين إن التقرير لم يُشير إلى أن السبب الجذري للأوضاع الاقتصادية الشاذة في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو الاحتلال الإسرائيلي الذي يحرم القطاع الخاص الفلسطيني من حرية الإبداع والابتكار ويهدد بقاءه ذاته. ورأى عدد من المتكلمين أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق في ظل الاحتلال.

٣- واعتبر عدة مندوبين أن العيش في فقر وعزلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة إنما يعني البقاء في سجن مفتوح، ورأوا أن الاستراتيجية الاقتصادية التي أفضت إلى نشوء هذه الحالة تشكّل انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي. ووجّه النظر إلى فتوى محكمة العدل الدولية التي خلصت فيها المحكمة إلى أن بناء حاجز الفصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل انتهاكاً خطيراً لعدد من الالتزامات الدولية لإسرائيل.

٤- وتساءل أحد المندوبين عن الكيفية التي يمكن بها للنقاش الدائر حالياً حول القضية الفلسطينية أن يُسهم في تلبية الاحتياجات الإنمائية للشعب الفلسطيني بل والاحتياجات الإنمائية للناس في أي مكان من العالم. فبدلاً من تقديم مشورة ببناء أو توفير أموال أو حلول خلاقية من أجل إعادة تنشيط برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، يعمد المتكلمون إلى استخدام لغة تحريضية من أجل "اختطاف" مجلس التجارة والتنمية ودفعه نحو الخوض في نقاش سياسي ضيق، في حين أن التقرير المعروض على المجلس يُعفل حتى الاعتراف بالحالة الأمنية الصعبة التي تواجهها إسرائيل.

٥- وقد اتفق معظم المندوبين على أن تصحيح التشوهات الاقتصادية ذات الصلة بالاحتلال، وإعادة بناء القدرة الإنتاجية، وزيادة الدعم المقدم من المانحين، هي أمور ضرورية ولكنها لن تكون كافية لوضع الاقتصاد الفلسطيني على المسار الذي يُفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة. ودعا أحد المندوبين إلى إعادة النظر في الإطار الحالي للسياسة العامة - بروتوكول باريس - من أجل إتاحة توسيع حيز السياسات المتاحة كخطوة في اتجاه إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة وغير مقطّعة الأوصال وقابلة للحياة. فالسياسة الاقتصادية تظل بلا جدوى حتى في الأمد القصير ما لم يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وحقه في أن يقرر بحرية خياراته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٦- ورأى معظم المندوبين أن تمكين السلطة الفلسطينية عن طريق توسيع حيز السياسات المتاحة وتزويدها بأدوات السياسات المالية والنقدية والتجارية وتلك المتصلة بأسعار الصرف هو أمر أساسي لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني ووضعه على المسار الذي يُفضي إلى النمو المستدام. فبدون توفر هذه الأدوات، لن يكون بوسع المعونة الأجنبية والتعاون الدولي وحدهما تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين.

٧- وقد كانت هناك آراء متضاربة حول ما إذا كان من شأن استحداث عملة وطنية فلسطينية أن يُيسّر عملية رسم السياسات الاقتصادية. وأعرب البعض عن اعتقادهم بأن وضع السلطة الفلسطينية المالي الضعيف جداً لا يدعم سك عملة وطنية أو أن سك هذه العملة لن يكون أمراً معقولاً في سياق الترتيبات الجمركية القائمة مع إسرائيل والتي يستفيد الاقتصاد الفلسطيني في إطارها من ارتفاع قيمة الشاقل الإسرائيلي الجديد. وأشار إلى أن من شأن توسيع حيز السياسات المتاحة، مقترناً بالاستقرار السياسي، أن يُعجّل بوتيرة النمو ويحدّ من البطالة، وأن جميع خيارات السياسة، بما في ذلك سك عملة وطنية في نهاية المطاف، ينبغي أن يُنظر فيها عندما يكون الوقت مناسباً والظروف مواتية.

٨- ودعا العديد من المندوبين إلى زيادة المعونة الأجنبية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، دون فرض أي شروط، وإلى توفير هذه المعونة على نحو يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر، لتمكين السلطة الفلسطينية من الاضطلاع بدور أكبر في تخصيص المعونة. فلولا المعونة الأجنبية، لكانت الأزمة أشدّ وقعاً. وأعرب بعض المندوبين عن اعتقادهم بأن سياسة الإغلاق وتدمير القاعدة الإنتاجية الفلسطينية قد أفضيا إلى إضعاف كفاءة المعونة الأجنبية. ووجّه عدد من المندوبين النظر إلى الجهود الدولية الرامية إلى دعم الشعب الفلسطيني، بما فيها الجهود الرامية إلى تدعيم المؤسسات الفلسطينية، وعقد المؤتمرات الدولية، والتركيز على مبادرات لبناء القدرات محدّدة الأهداف ومحورها الإنسان، فضلاً عن الجهود الرامية إلى زيادة الصادرات الفلسطينية.

٩- وأشاد العديد من المندوبين بالأونكتاد لما تحقّقه عملياته في مجال التعاون التقني من إنجازات في ظل أوضاع ميدانية بالغة الصعوبة، ولما اضطلع به من عمل لتحديث الجمارك الفلسطينية في إطار برنامج "أسيكودا" (النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية)، ولانخراطه في العمل مع القطاع الخاص الذي أفضى إلى إنشاء مجلس الشاحنين الفلسطيني. ومع ذلك، فقد أعرب مندوبون عن قلقهم إزاء نقص الموارد الخارجة عن الميزانية الذي أدى إلى ترك عدد من الأنشطة الهامة للأمانة دون تمويل. ودعا المندوبون إلى تدعيم برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني من خلال توفير ما يكفي من الموارد وما يتصل بذلك من الأنشطة التنفيذية، على النحو المطلوب في الفقرة ٤٤ من اتفاق أكر.

١٠- وشدّد معظم المندوبين على الحاجة إلى تحقيق سلام عادل ودائم وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية فلسطين. ولاحظ أحد المندوبين أن العنف لم يؤدّ قط إلى حل أي مشاكل وأن الاستقرار في الشرق الأوسط هو أمر حيوي للسلم العالمي. وتم التشديد على أنه يجب على جميع الأطراف أن تعمل بجمّة من أجل إنشاء دولة فلسطينية على النحو المتوخى من قبل المجتمع الدولي.